



مجلة العلوم الاقتصادية

Journal homepage:

<http://journals.sustech.edu/>

## تقويم كفاءة رأس المال العامل بالمصارف السودانية

"دراسة تطبيقية على مصرف التنمية الصناعية"

الحبلي محمد الحسن بابكر

هلال يوسف صالح

كلية الدراسات التجارية – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

### المستخلص :

تمثلت مشكلة الدراسة في اختبار اثر الهيكل المالي ومستوى توظيف الموارد على كفاءة رأس المال العامل بمصرف التنمية الصناعية. هدفت الدراسة الي قياس كفاءة رأس المال العامل من خلال معايير السيولة والربحية ومعرفة اثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المالية . وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية : زيادة مصادر التمويل الخارجية المتمثلة في القروض تؤثر على معدلات العائد على رأس المال وبالتالي تؤثر على كفاءة رأس المال العامل بمصرف التنمية الصناعية، وزيادة السيولة تؤثر على معدلات العوائد وعلى كفاءة رأس المال العامل بمصرف التنمية الصناعية. بناءً على نتائج الدراسة التطبيقية توصي بالاتي: زيادة مصادر التمويل الذاتية للمحافظة على استقرار الهيكل المالي بمصرف التنمية الصناعية ، وضع معايير لرقابة السيولة واستغلال الموارد وزيادة كفاية رأس المال بمصرف التنمية الصناعية.

### ABSTRACT:

The study aimed at testing the impact of financial structure and the utilization of resources on the efficiency of working capital at Industrial Development Bank (IDB); besides measuring the efficiency of working capital by using liquidity and profit standards. The study adopted the descriptive analytical method to analyse the financial data. The study main results indicated that the rise in both external sources of finance such as loans and liquidity affected the return on capital and thus the efficiency of working capital at IDB. The study main recommendations call for increasing sources of self finance in order to maintain the stability of financial structure at IDB; as well as establishing of standards to supervise liquidity and resource utilization at IDB.

الكلمات المفتاحية : كفاءة رأس المال – الهيكل المالي – مستوى توظيف الموارد .

أولاً: الإطار العام للدراسة

المقدمة :

تمثل تقويم كفاءة رأس المال العامل أحد الإشكاليات التي تواجه الجهاز المصرفي لأنه يتسم بالمخاطر العالية ، كما ان السياسة التي تستخدم في تمويل رأس المال العامل تؤثر في كفاءة رأس المال العامل ،وهنا يأتي دور العلاقة

التعويضية بين السيولة و الربحية وهي من الوظائف الأساسية للبنوك التجارية. وحتى يتم توظيف رأس المال العامل التوظيف الأمثل لابد من مراعاة بعض الأسس التي يقوم عليها توظيف الأموال مثل الربحية لتغطية ما يتحمله المصرف من مخاطر ، والسيولة وهذا العنصر تستلزمه طبيعة الموارد التي يعتمد عليها المصرف. يتم توظيف رأس المال العامل في الاستثمارات قصيرة الأجل مثل القروض والسلفيات بعد استيفاء مطلوبات السيولة القانونية ولا بد للمصارف من تحديد الحجم الأمثل في رأس المال العامل الذي يتمثل في إدارة السيولة . ولا يستطيع المصرف أن يحتفظ بكل أمواله في صورته سائلة كما أنه لا يستطيع أن يوظف كل موارده المالية في أوجه الاستخدام المختلفة من إقراض و استثمارات وغيرها لأن التشريعات المصرفية تفرض عليه الاحتفاظ بجزء سائل من النقدية والأصول شبه النقدية وبالتالي يجب علي المصرف أن يوازن بين مطلوبات السيولة والربحية.

#### مشكلة الدراسة :

تمثلت مشكلة الدراسة بالآتي:

1. ماهو اثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل بمصرف التنمية الصناعية .
2. ما هو اثر توظيف الموارد على كفاءة رأس المال العامل بمصرف التنمية الصناعية.

#### أهداف الدراسة :

تحقق الدراسة الأهداف الآتية :

1. بيان اثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل.
2. التعرف علي مدى مقدرة مصرف التنمية الصناعية في استثمار الأصول المكونة لرأس المال العامل وتحديد الحجم المناسب الذي يؤدي إلي تحقيق الهدف المنشود .

#### أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

#### أ. الأهمية العلمية وتتمثل في :

1. يمثل تقويم كفاءة رأس المال العامل المصرفي والأساليب المتبعة في تقويمه اضافة حقيقية لإثراء المكتبة العربية.
2. تأكيد أهمية المعلومات المحاسبية في مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة التي تساعد في إدارة رأس المال العامل .

#### الأهمية العملية وتتمثل في :

1. معرفة مدى قدرة المصارف في إدارة رأس المال العامل .
2. كفاءة إدارة رأس المال العامل تزيد الأرباح للمصارف .

#### منهجية الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة ولاغراض اختبار الفرضيات اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تنظيم البيانات وتحليلها بغرض الوصول إلي استنتاجات تساهم في تقييم كفاءة إدارة رأس المال العامل في المصارف السودانية ، المنهج الاستنباطي لتحديد محاور الدراسة وصياغة المشكلة والفرضيات والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات .

## فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات الآتية :-

1. يؤثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل .
2. يؤثر توظيف الموارد على كفاءة رأس المال العامل .

## مصادر معلومات الدراسة

تتمثل مصادر معلومات الدراسة في الآتي :

المصادر الأولية : تتمثل في التقارير المالية لمصرف التنمية الصناعية .  
المصادر الثانوية : تتمثل في الكتب والرسائل الجامعية والدوريات ومواقع الانترنت .

ثانيا : الدراسات السابقة :

## 1. دراسة (The Determinants of Capital Structure Choice) 1988, Titman and R. Wessls

تمثلت مشكلة الدراسة في محددات اختيار الهيكل التمويلي المناسب وتحليل المبررات الأساسية لبعض نظريات الهيكل التمويلي الامثل . هدفت الدراسة لمعرفة العوامل المؤثرة على هيكل التمويل. اعتمدت الدراسة على المنهج الإحصائي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، وجود علاقة طردية بين حجم المنشأة ونسبة الدين (الاقتراض) و ذلك لأن نشاط المنشآت الكبيرة الحجم يتسم بقدر من التنوع مما يجعلها تتعرض لدرجة مخاطر أقل وبالتالي يكون للمنشأة الدافع لزيادة نسبة الاقتراض ، بسبب ارتفاع تكلفة الوكالة المصاحبة لإصدار أسهم جديدة فإن الأرباح المحتجزة تأتي في مقدمة مصادر التمويل من حيث الافضلية ، إن استقرار مبيعات المنشأة يولد حافزاً مع زيادة نسبة الاقتراض ، عدم وجود علاقة بين معدل نمو المنشأة ونسبة الدين .

يتضح للباحثين أن هذه الدراسة تناولت محددات الهيكل التمويلي وكيفية معالجتها على المدى الطويل ، وساهمت في التعرف على وضع المعالجات لتلك المحددات لتحقيق الهيكل التمويلي المستهدف ، وركزت على قرارات هيكل التمويل المستمرة ، وتطرقت إلى تأثير كل من السيولة والربحية وفرص النمو على هيكل التمويل ، وتختلف الدراسة الحالية بأنها ركزت على العوامل المؤثرة تقويم كفاءة ادارة راس المال العامل في المصارف .

## 2. دراسة (Determinants of Capital Structure &amp; Adjustment to 2001, Aydin Ozkan long Run Target)

هدفت الدراسة إلى وضع المعالجات لمحددات تحقيق الهيكل التمويلي المستهدف بالتركيز على قرارات هيكل التمويل المستمر ، ومعالجتها على المدى الطويل بالتطبيق على البيانات المالية للشركات في المملكة المتحدة ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تؤثر الربحية والسيولة على هيكل التمويل ، هنالك أثراً محدوداً للحجم على مديونية المنشآت ، توجد علاقة عكسية بين الاعتبارات الضريبية ونسبة الاقتراض .

يتضح للباحثين أن هذه الدراسة تناولت محددات الهيكل التمويلي المستهدف وطرق معالجتها على المدى الطويل ، وتطرقت إلى اهم محددات الهيكل التمويلي ، وتختلف الدراسة الحالية بأنها تناولت تقويم كفاءة راس المال العامل بالمصارف.

## 3. دراسة (Abdurrahman Elzahi and Jamil Osman (2003)

**Allacation and Technical out put efficiency in the Sudanese Islamic Banks an Empirical Investegations .**

هدفت الدراسة الي تقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف بالسودان باستخدام دالة الانتاج خلال الفترة من 1992 الي 2001م . وتكتسب الدراسة أهميتها من انها تناولت مشكلة مهمة يعاني منها القطاع المصرفي . وتمثلت مشكلة الدراسة في ان المصارف السودانية غير قادرة على الوصول بتكاليف عملياتها الي الحد الادنى . استخدمت الدراسة منهج كفاءة استخدام الموارد عن طريق تقدير دالة الانتاج لعينة تضم ستة مصارف من المصارف العاملة في السودان . توصلت الدراسة الي نتائج منها ، ضعف الكفاءة الانتاجية في المصارف بالسودان وان هنالك اختلاف في المخاطر التي تتعرض لها القطاعات الاقتصادية التي تستثمر فيها المصارف بالسودان . واوصت الدراسة بان لا تلزم المصارف بتمويل القطاعات الاقتصادية ذات الاولوية ذات المخاطر العالية وان تتبع سياسات تساهم في رفع الكفاءة الانتاجية .

يتضح للباحثين ان هذه الدراسة هدفت لتقويم الكفاءة التشغيلية للمصارف واهتمت باتباع منهج استخدام الموارد تشابه دراسته التي تتناول تقويم ادارة راس المال العامل في المصارف السودانية الا ان الدراسة الحالية تتميز بانها تهدف لقياس مقدرة المصارف في إدارة الاستثمار في الأصول المتداولة وتحديد الحجم المناسب لقياس مقدرة إدارة المصارف في تنويع محفظة الاستثمار واختيار مزيج التمويل المناسب الذي يؤدي إلي تحقيق الهدف المنشود .

## 4. دراسة محمد العظمة ، 1988م (أثر الهيكل التمويلي على تمويل المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات

المحاسبية ):

تمثلت مشكلة الدراسة في الاعتماد على الاقتراض لتمويل المشروع الإستثماري وأثر القروض على قرارات الاستثمار والتمويل . تظهر أهمية الدراسة من دور المعلومات المحاسبية عند الأخذ في الحسبان أثر المزيج التمويلي في ظل نماذج اتخاذ القرارات الاستثمارية في ظل الاقتراض.هدفت الدراسة إلى تحليل دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الموازنات الرأسمالية على ضوء النظرة المعاصرة في مجال الإدارة المالية التي تعكس تفاعل القرار التمويلي والاستثماري .اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، يعتمد القرار الاستثماري على أسلوب تمويل المشروع ، الاعتماد على الاقتراض كمصدر للتمويل يؤدي الي تعظيم نصيب المساهمين على حساب المقرضين من خلال اختيار المشروعات الاستثمارية ومصادر تمويلها . أوصت الدراسة بتحفيز إدارة المنشأة لاتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية التي يتفق مع هدف تعظيم الثروة وتخفيض تكاليف الوكالة .

يرى الباحثان أن الدراسة تناولت أثر الاعتماد على القروض لتمويل المشروعات الاستثمارية ، وأوضحت الأساليب البديلة لتقييم المشروعات الاستثمارية الممولة جزئياً بالاقتراض، تتميز الدراسة الحالية بأنها تتعلق بتقويم كفاءة راس المال العامل في المصارف .

## 5. دراسة ،سيد احمد، 2006م (تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية) :

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توظيف فائض السيولة لدي المصارف السودانية بالرغم من توفر الفرص الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية المختلفة.هدفت الدراسة إلي تقويم كفاءة المصارف السودانية في إدارة السيولة

النقدية بإجراء التحليلات المالية والاستفسارات والاستشارات التي ترتبط بالسيولة النقدية . ظهرت أهمية الدراسة في استخدام ادوات لقياس وتقويم السيولة النقدية بالمصارف من اجل إدارة السيولة النقدية بكفاءة عالية ،الاستفادة من نمو حجم الموارد الخارجية خاصة الودائع للحفاظ على استقرار السيولة النقدية بالمصارف.اعتمدت الدراسة علي المنهج التاريخي ، الوصفي التحليلي والاستقرائي. توصلت الدراسة الي نتائج منها،غياب الآلية الدائمة لقياس وتقويم السيولة النقدية بالمصارف التجارية بالسودان ،المصارف لم تتمكن من استغلال السيولة الفائضة استغلالاً أمثل يؤدي الي تحقيق الأهداف المخططة .أوصت الدراسة بضرورة ايجاد آلية دائمة بالمصارف التجارية تهتم بنقويم وقياس السيولة النقدية وتهدف الي الكشف المبكر عن احتمال حدوث عجز او فائض نقدي وذلك لتلافي مخاطر شح السيولة النقدية.

يتضح للباحثين ان هذه الدراسة هدفت إلي ايجاد آلية دائمة لتقويم كفاءة المصارف في ادارة السيولة النقدية ،وما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة بانها تناولت تقويم كفاءة إدارة راس المال العامل في المصارف السودانية من خلال دراسة مصادر واستخدامات الأموال التي تهتم بدراسة السيولة النقدية.

**ثالثاً: مفهوم رأس المال العامل وكفاءة رأس المال العامل :**

#### 1. مفهوم رأس المال العامل :

عرف رأس المال العامل باصطلاحين شائعين هما :-

#### أ. إجمالي رأس المال العامل Gross Working Capital :

عُرف بأنه مجموع الأصول المتداولة التي عادةً ما تتحول إلى سيولة نقدية خلال العام وهي تتضمن بالإضافة للنقدية الاستثمارات المؤقتة والذمم والمخزون السلعي ،(منير ابراهيم هندي،2000م،ص209). وعُرف بأنه الاستثمار في الأصول المتداولة التي تستخدمها الشركات لفترة زمنية قصيرة غالباً عام . وعُرف أيضاً بأنه الأموال التي تستغلها الشركة في استثمارات قصيرة الأجل وهي تتكون من النقدية والاوراق المالية قصيرة الاجل ، وحساب المدينين والمخزون، حيث ان إجمالي الاصول المتداولة عبارة عن مجموع بنود رأس المال العامل، (محمد ايمن عزت الميداني،2006م،ص201).

وعليه يمكن تعريف إجمالي رأس المال العامل بأنه ، الاستثمارات المالية قصيرة الأجل التي تتحول الي نقدية خلال العام أو الدورة التشغيلية ليهما اطول وتشمل النقد والاوراق المالية قصيرة الأجل والحسابات المدينة والمخزون السلعي .

#### ب.صافي رأس المال العامل Net Working Capital :

عُرف بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة وغالباً ما يكون الفرق موجباً، ويعتبر رأس المال العامل مقياساً جيداً للسيولة وهو ذلك الجزء من الأصول المتداولة الذي تم تمويله عن طريق الخصوم غير المتداولة ( طويلة الأجل) ، هو عبارة عن إجمالي الأصول المتداولة مطروحاً منه إجمالي الخصوم المتداولة، ( فرد ويستون ، ويوجين براجام،2000م،ص245). وعُرف بانه فائض الاستثمار في الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة ، (مفلح عقل،2000م،ص195). وعُرف صافي رأس المال العامل بأنه ناتج الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة . فهو ذلك الجزء من الاصول المتداولة الذي تم تمويله بأموال طويلة الاجل وهو أيضاً زيادة في الأصول المتداولة على الديون قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة)، (زياد رمضان،1998م،ص189).

وعليه يمكن تعريف صافي رأس المال العامل بأنه الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة والذي تم تمويله من مصادر تمويل طويلة الأجل (إذا كان موجباً) أو مصادر تمويل قصيرة الأجل (إذا كان سالباً) ، ويعتبر مؤشراً لمقدرة الشركة علي سداد الالتزامات ، كما يشير إلي نوع السياسة التمويلية التي اتبعتها الشركة .

## 2. مفهوم مصادر تمويل رأس المال العامل:

عرفت بأنها تلك المصادر التي تتصل بنوعين من القرارات أولهما تحديد المزيج الملائم للتمويل قصير الأجل والتمويل متوسط الأجل والتمويل طويل الأجل ، ويؤثر هذا القرار على الربحية والسيولة والقرار الثاني يقيس أيهما أكثر منفعة للمنشأة أموال الاقتراض أم أموال الملكية ، وهذه القرارات تتطلب دراسة وتحليل متعمق للبدائل المتاحة وتكلفة كل بديل والمخاطر والآثار المترتبة على كل منها، (فائزة عمر، 2007م، ص54) ، كما عرف بأنها تركيبة الأنواع المختلفة للأوراق المالية التي من خلالها يمكن توفير الأموال اللازمة لأنشطة المنشأة (Mohammed) (Mohsin & Khan Masood, 2001, p166) ، وعرفت بأنها التمويل قصير الأجل اللازم لتغطية الاحتياجات الطارئة والأصول المتداولة، (عبد الغفار حنفي، 2007م، ص147)، وعُرفت مصادر تمويل رأس المال العامل بأنها مزيج أموال الملكية وأموال الاقتراض التي تستخدمها المنشأة في تمويل استثماراتها ، التي توازن بينهما ويختلف من منشأة لأخرى ومن وقت لآخر حسب الظروف السائدة (Fred Weston & Eugev F. Brigham, 1990, P690) .

يستطيع الباحث تعريف مصادر تمويل رأس المال العامل بأنها مصادر التمويل قصيرة الأجل ومصادر التمويل طويلة الأجل التي تستخدم في تمويل الأصول قصيرة الأجل بهدف زيادة العائد وتقليل المخاطر .

## 3. مفهوم مكونات رأس المال العامل المصرفي

عرفت مكونات رأس المال العامل بأنها الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلي نقد بسهولة ، (الطيب لحيلج، 2002م، ص16) ، وعرفت مكونات رأس المال العامل بأنها عناصر السيولة التي تتكون من النقدية والأصول التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بدون خسارة، وهي الأصول النقدية وشبه النقدية ، (محمد سعيد انور سلطان، 2005م، ص147) ، وعرفت بانها استثمار لجزء من موارد المنشأة في أصول قصيرة الأجل للمحافظة على المال وتميمته سواء بأرباح دورية أو بزيادة في قيمة الأموال، (سيد محمود الهواري، 1982م، ص191) ، وهي استخدامات موارد المصرف التي تتفاوت من حيث درجة سيولتها وربحيتها والتي تتضمن السيولة النقدية والأوراق المالية قصيرة الأجل ، والقروض والسلفيات ، (اسامة محمد الفولي، 2008م، ص 193 ، 195).

وعليه يمكن تعريف مكونات رأس المال العامل المصرفي بأنها استخدام المصرف لموارده في أصول تمتاز بسهولة تحويلها إلى نقد عند الحاجة إليها ، دون تحمل تكاليف إضافية .

## 4. مفهوم الهيكل الأمثل لرأس المال العامل

عرف الهيكل الأمثل لرأس المال العامل بأنه هيكل التمويل والاستثمار الذي يحقق أقصى قيمة للمشروع وأقصى قيمة سوقية للسهم (سيد الهواري، 1996م، ص16) ، عرف أيضاً بأنه تشكيلة الأموال التي يترتب عليها أقل تكلفة ممكنة وتعظيم قيمة المشروع بمزيج من أموال الملكية وأموال الاقتراض ، الذي يعظم ثروة أصحاب الملكية ويخفض تكلفة الهيكل التمويلي المرجحة بالأوزان إلى أقصى حد ممكن (Brigham & Houston, 2002) ، عرف بأنه جميع بنود الخصوم في قائمة المركز المالي والتي تحقق عائد معقول للمنشأة ، (السيد محمد عبد الغفار، 1990م، ص347)، وعرف بحجم الاستثمار الذي يحقق التوازن الأمثل بين المخاطرة والعائد والذي يعظم القيمة السوقية للسهم ، (عبد

المطلب عبد الحميد ،2000م،ص250) ، عرف بأنه الهيكل الذي يتعامل مع العلاقات النظرية بين توظيف الديون وأرباح المساهمين ، فإذا زادت درجة المخاطرة ، يتطلب تحقيق التوازن بين التمويل بالاقتراض والتمويل بأموال الملكية بسبب العلاقة بين العائد والمخاطر ، (محمد يونس خان ،1986م،ص229) ، هو الهيكل الذي يكون موارد مشروعات الأعمال من مصادرها المختلفة ، بما يحقق أقصى ربحية ممكنة ويساهم في تحقيق القيمة السوقية للسهم. وعليه يمكن تعريف الهيكل الأمثل لرأس المال العامل، بأنه مزيج من التمويل والاستثمار الذي يحقق أقصى قيمة لملاك المشروع أو أقصى قيمة سوقية للسهم، يتأثر بربحية السهم وتكلفة التمويل.

#### 5. مفهوم تقويم كفاءة راس المال العامل:

##### أ. مفهوم التقويم لغة:

التقويم أصلها قوم وتعني المحافظة والإصلاح ، التقويم يعني الاستواء ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (سورة الفرقان ، الآية67)، التقويم قوم المعوج عدله وأزال عوجه، قوم السلعة سعرها وثنمها، (ابراهيم مصطفى،1980م،ص768) ، وجاء بذات المعنى في الفكر الاسلامي عند اخراج الزكاة حيث يقال قومه بنحو من ثمنه يوم حلت فيه الزكاة ثم اخرج زكاته ، (محمد كمال عطية ،1986م،ص87).

##### ب. مفهوم التقويم اصطلاحاً:

عرف تقويم الاداء بأنه عملية تقويم وقياس الاعمال التي انجزت خلال فترة زمنية محددة، ( Deveries and Others,1981,P2). وعرف بأنه التعرف على مدى تحقيق المنشأة او عدم تحقيقها لاهدافها المتوقعة (Stustry.K 1998,P433). عرف التقويم بأنه القيام بالدراسة اللازمة لتقرير ما إذا كان المشروع مجدياً أم لا ،وهي عملية لقياس المنافع الصافية للمشروع في ضوء مقارنته بالتكاليف بهدف تعظيم المنافع المحققة من استخدام الموارد المستثمرة في المشروع ، (ثناء محمد طعيمة،2002م،صص 23 ،24).

يستنتج الباحثان من تعريف التقييم بأنه:

1. عملية جمع المعلومات التي تساعد في الحكم على أداء المشروع.
2. وسائل رقابية تساعد في تنفيذ الخطط الموضوعية.
3. عملية فحص لأداء المشروع لتحسين الأداء.

يستطيع الباحثان تعريف التقييم بأنه عملية منظمة لجمع المعلومات التي تساعد في الرقابة على تنفيذ الخطط من أجل تحسين الأداء.

#### 6. مفهوم كفاءة الأداء :

##### أ. الكفاءة لغة:

المماثلة في القوة والشرف ومنه الكفاءة في العمل هو القدرة عليه وحسن تصرفه ، والكفو : الكفاء هو المماثل وفي القرآن الكريم ( وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ) (سورة الاخلاص ، الآية4). والكف هو القوى القادر على تصريف العمل، الجمع أكفاء وكفاء، 18 (المعجم الوسيط ،1972م،ص826).

##### ب. الكفاءة اصطلاحاً

تعنى تحقيق العلاقة المثلى بين عناصر المدخلات والمخرجات ، (أحمد نور،1996م،صص 325 ،326). وتشير الكفاءة إلى مدى حسن تحويل المدخلات إلى مخرجات أو انتاج (النور قندف نوح،1999م،ص83). وعرفت بأنها



نسبة النتائج التي تم تحقيقها إلى المدخلات، وأنها معيار مناسب وجوهري لكل القرارات في المنشأة (هيربرت أي سايمون، 2004م، ص403). وعرفت بأنها عدم إهدار الموارد واستخدامها بالشكل الصحيح فحسن استخدام الموارد المالية يشير إلى استثمارها فيما له عائد كبير وإن الموارد البشرية مستخدمة بالشكل الأمثل، (أحمد ماهر، 2004م، ص206).

يستنتج الباحثان من المفاهيم السابقة للكفاءة مايلي :

1. العلاقة الأمثل بين المدخلات والمخرجات.
2. جودة تحويل المدخلات الى مخرجات أو نتائج .
3. القدرة العالية على أداء العمل.
4. الاستخدام الصحيح للمدخلات .

وعليه يمكن تعريف الكفاءة بأنها استخدام المدخلات بصورة صحيحة للحصول على المخرجات المخططة ويتم قياسها بنسبة المخرجات إلي المدخلات .

#### 7. مفهوم مؤشرات كفاءة رأس المال العامل:

المؤشر هو النسبة المالية (J.M. Samuels and F.M. Wilkes ,1978). عرف المؤشر بأنه العلاقة الرقمية أو الكمية بين بندين أو متغيرين ، ويمكن التعبير عنها بعدة طرق كالنسبة المئوية ، والنسبة الكسرية ، والنسبة الجزئية المقارنة، (محمد يونس خان، 1986م، ص53). عرف مؤشر كفاءة رأس المال العامل بأنه العلاقة بين قيمتين ماليتين والناجمة عن المقارنة الرياضية بين هاتين القيمتين، وهذه العلاقة لا بد أن تحوي على مضمون معين يعتبر مؤشراً ويساعد في الحكم على كفاءة رأس المال العامل . فإنها العلاقة بين عنصر وآخر في القوائم المالية سواءاً كانا في قائمة واحدة أو في قائمتين مختلفتين ، (عبد العزيز محمد النجار، 1993م، ص51، 52).

يستنتج الباحثان من مفهوم مؤشرات كفاءة رأس المال العامل بأنها :

- أ. إنعكاس للعلاقة الموجودة بين رقمين أو بين قيمتين ماليتين .
- ب. تحوي على مضمون يساعد في الحكم على فاعلية وكفاءة الإدارة .
- ج. تقاس كفاءة رأس المال العامل بالمعلومات التي يوفرها المؤشر المالي والتي تساعد في تقويم الاداء. وعليه يمكن تعريف مؤشرات كفاءة رأس المال العامل بأنها العلاقة الرياضية بين متغيرين ماليين من مكونات رأس المال العامل ويتم حسابها بتقسيم أحدهما على الآخر أو نسبته إلى الآخر.

#### رابعاً : الدراسة التطبيقية

لتنفيذ الدراسة التطبيقية يستخدم الباحث في الجانب تحليل القوائم المالية لمصرف التنمية الصناعية خلال الفترة الزمنية من 2007 حتى 2012م ، ويركز على تحليل المؤشرات المالية التي تقيس كفاءة رأس المال العامل والتي تهدف لاختبار الفرضيتين الاولى والثانية .

تتمثل عينة الدراسة في القوائم المالية المنشورة في التقارير المالية المراجعة المتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لمصرف التنمية الصناعية . حيث يركز على تحليل مكونات رأس المال العامل في قائمة المركز المالي والبند التي لها علاقة بقياس الكفاءة (الإيرادات والإرباح).



مؤشرات كفاءة رأس المال العامل لمصرف عينة الدراسة :

تتمثل مؤشرات كفاءة رأس المال العامل لعينة الدراسة في :

مؤشرات سيولة رأس المال العامل ، تتمثل في:

1. مؤشر التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة.

2. مؤشر السيولة النقدية = النقدية بالخرزينة/الودائع تحت الطلب.

3. مؤشر السيولة الاحتياطية = الأصول شديدة السيولة / إجمالي الودائع + الهوامش.

4. مؤشر الرصيد النقدي = النقد وما في حكمه / إجمالي الودائع.

1. الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول ، ويتم عرضها فيما يلي:

مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

يوضح جدول رقم (1)، (2) مكونات ومؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية للفترة 2007 - 2012م.

جدول رقم (1) مكونات سيولة رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية (القيمة بالآلاف الحنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
النقد بالخرزينة	2606	2991	3675	4417	6420	8089
النقد وما في حكمه	73815	33633	32098	132216	176594	115329
الاستثمارات قصيرة الأجل	55621	50584	118661	231889	507985	370280
الأصول المتداولة	194671	300655	280135	529717	820048	2207150
الودائع تحت الطلب	60091	42968	32606	52703	93991	89355
الودائع	68312	43154	32687	52582	120169	187217
الهوامش	188	573	533	1616	8477	16179
الخصوم المتداولة	142186	218745	339418	279250	419356	296607

المصدر : اعداد الباحثان من التقارير السنوية للمصرف في الفترة 2007م - 2012م

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
التداول (مرة)	1.4	1.4	0.83	1.9	1.95	7.4	2.48
السيولة النقدية(%)	108	77.9	98.2	251.5	147	61.6	124.0
الرصيد النقدي(%)	108.1	77.9	98.2	251.4	95.9	895.5	254.5
السيولة الاحتياطية	81.2	115.5	357.2	427.8	394.9	182.2	259.8
السيولة الداخلية	43.4	7	11.3	8.4	6.8	9	14.3
الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول	41.4	54.7	54.9	69.9	86.9	201.6	85.1

المصدر: إعداد الباحثان ، من التقارير السنوية للمصرف 2007م - 2012م

يبين الجدول رقم (2) ان نسبة التداول بلغت 1.37 مرة في عامي 2007-2008م مما يدل على أن سيولة الشركة تغطي التزاماتها ، بينما ارتفعت في عام 2009م إلى 1.9 مرة وعادت مرتفعة في عامي 2010 ، 2011م حيث بلغت 1.89 ، 1.95 مرة كما حققت ارتفاعاً كبيراً في عام 2012 حيث بلغت 7.4 مرة. كما بلغ متوسط نسب الفترة 2.5 مرة قد تجاوز الحد المعقول للسيولة مما يعكس عدم استغلال الموارد بكفاءة . ويتضح أن نسبة السيولة النقدية مرتفعة فقد تذبذبت بين نسبة أقلها 61.6% في عام 2012 وأعلىها 251.5% في عام 2010م وبلغ متوسط النسبة 124% . أما الرصيد النقدي فقد حققت معدلات مرتفعة أيضاً أقلها 78% وارتفعت إلى 895% في عام 2012م وبلغ متوسط الفترة 254.5%. أما السيولة الاحتياطية فقد حققت نمواً مطرداً خلال الفترة حيث بلغت 81% ، 115% ، 357% ، 427% ، 394% خلال الفترة من 2007م إلى 2011م وانخفضت في عام 2012م إلى 182% ، ومتوسط الفترة 259.8%. أما السيولة الداخلية حققت معدلات أكثر من المطلوب 43.45% في عام 2007م وأقل من المطلوب في معظم الأعوام أما متوسطها قد بلغ 14.3%. أما الأصول السائلة فقد حققت نسبة مرتفعة بلغت في متوسط الفترة 85.1%.

يتضح للباحثين من تحليل مؤشرات سيولة رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية أنها نسب مرتفعة وأكثر من اللازم ، حيث أن نسبة الرصيد النقدي تزيد عن النسبة المعيارية بأكثر 215% مما يعني تعطيل موارد المصرف في أصول لا تحقق عائد وهذا يؤثر على كفاءة رأس المال العامل بالمصرف.

#### مؤشرات تمويل رأس المال العامل:

تقيس مؤشرات تمويل رأس المال العامل مدى تمويل المنشأة لاحتياجاتها من أموال الغير، كما تقيس قدرة المنشأة على سداد الأعباء المالية طويلة الأجل من الدخل المتاح وتتمثل في:

1. مؤشر الاقتراض = مجموع الخصوم / مجموع الأصول.
2. مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية = مجموع الخصوم / حقوق الملكية .
3. مؤشر التدفق النقدي إلى مجموع القروض = التدفق النقدي / مجموع الخصوم.
4. إجمالي الودائع للخصوم = إجمالي الودائع / الخصوم .
5. حقوق الملكية للخصوم = حقوق الملكية / الخصوم.

#### أولاً: مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

يوضح جدول رقم (3،4) مكونات ومؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية للفترة 2007 - 2012م.

جدول رقم (3) مكونات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية  
(القيمة بآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مجموع الخصوم	142186	218745	339418	279250	419356	296607
مجموع حقوق الملكية	328266	330640	335692	438556	447451	453585
مجموع الأصول	470452	549385	509532	757186	943520	1089188
التدفق النقدي	4574	5611	5565	6718	11539	6380
الودائع	68312	43154	32687	52582	120169	187217

المصدر: إعداد الباحثان ، من التقارير السنوية للمصرف للفترة 2007م-2012م

جدول رقم (4) مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر الاقتراض (%)	30.2	39.8	66.6	36.8	44.4	27.2	40.8
مؤشر المديونية إلى حقوق الملكية (%)	43.3	66.1	101	63	93.7	65.4	72.1
التدفق النقدي إلى مجموع القروض (%)	3.2	2.5	1.6	2.4	2.7	2.1	2.4
الودائع للخصوم (%)	48	19.7	9.6	18.8	28.6	63.1	31.3
حقوق الملكية للخصوم (%)	230.8	151.1	98.9	157	106.6	152.9	149.5

المصدر: إعداد الباحثان ، من التقارير السنوية للمصرف للفترة 2007م-2012م

يبين جدول رقم (4) مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية حيث ان مؤشر الاقتراض حقق معدلات تراوحت من 27% الى 66.6% في الفترة 2007م إلى 2012م ، حيث بلغ متوسط نسب الفترة 40.8% وتعتبر نسب مناسبة وتدل على زيادة حقوق الملكية للمصرف . أما مؤشر الديون إلى حقوق الملكية فقد بلغت 43% في عام 2007م وفاقت الديون حقوق الملكية في عام 2009م وفي معظم السنوات لم تتجاوز الديون حقوق الملكية ، وبلغ متوسط نسب الفترة 72.1% . أما مساهمة التدفق النقدي في سداد القروض قد كانت ضعيفة تراوحت بين 3% إلى 1.6% وبلغت نسبته في متوسط الفترة 2.4% . أما الودائع للخصوم فقد حققت معدلات ضعيفة بلغت في متوسط الفترة 31.3% ، وتدل هذه النسبة على ضعف قدرة المصرف على جذب الودائع . أما حقوق الملكية للخصوم فقد حققت نسب مرتفعة بلغت في متوسط الفترة 149.5% مما يدل على اعتماد المصرف على حقوق الملكية .

يتضح للباحثين من مؤشرات تمويل رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية انخفاض نسبة المديونية إلى حقوق الملكية ، ونسبة الودائع للخصوم مما يدل على انخفاض المخاطر المالية واعتماد المصرف على موارده الذاتية ، وضعف مقدرة المصرف في منح التمويل وذلك لحدثة تجربة المصرف ومخاطر تمويل القطاع الصناعي .

#### ثانياً: مؤشرات ربحية رأس المال العامل

تقيس مؤشرات ربحية رأس المال العامل كفاءة مكونات رأس المال العامل في تحقيق الأرباح و مدى الكفاءة والفاعلية التي تمت بها إدارة المنشأة ، وتتمثل في :

$$1. \text{ مؤشر صافي الربح} = \text{ صافي الربح} / \text{ الايرادات} .$$

2. مؤشر العائد على الأصول = صافي الربح / مجموع الأصول .
3. مؤشر العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية .
4. مؤشر العائد على الودائع = صافي الربح / الودائع .
5. مؤشر العائد على الاموال المتاحة = صافي الربح / حقوق الملكية + الودائع. وفيما يلي عرض لهذه المؤشرات:

ثانياً: مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية:

يوضح جدول رقم (5)، (6) مكونات ومؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية للفترة 2007 - 2012م.

جدول رقم(5) مكونات مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية  
(القيمة بآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
صافي الربح	107	1075	1204	2210	7251	2159
الايادات	30740	32429	27793	30686	45980	84217
الأصول	470452	549385	509532	757186	943520	1089188
حقوق الملكية	328266	330640	335692	438556	447451	453585
الودائع	68312	43154	32687	52582	120169	187217

المصدر: إعداد الباحثان ، من التقارير السنوية للفترة للمصرف 2007م- 2012م

جدول رقم(6) مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر صافي الربح(%)	0.3	3.3	4.3	7.2	15.7	2.6	6.62
مؤشر العائد إلى اجمالي الأصول (%)	0.02	0.2	0.2	0.3	0.8	0.2	0.3
مؤشر العائد على حقوق الملكية(%)	0.03	0.3	0.4	0.5	1.6	0.5	0.6
مؤشر العائد الودائع(%)	0.1	2.5	3.7	4.2	6	1.2	3.52
مؤشر العائد على الاموال المتاحة(%)	0.03	0.3	0.3	0.5	1.3	0.3	0.5

المصدر: إعداد الباحثان ، من التقارير السنوية للفترة للمصرف 2007م- 2012م

يبين جدول رقم (6) مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية ، حيث حققت مؤشرات الربح الى اليرادات معدلات ضعيفة فقد بلغ في عام 2007م 0.03% ثم ارتفع إلى 3%، 4%، 7%، و اعلى معدل حققه في عام 2011م حيث بلغ 15.7% وبلغ متوسط الفترة 6.6% ويعزى ذلك لارتفاع التكاليف. أما مؤشر العائد إلى اجمالي الأصول قد حقق معدلات ضعيفة جدا أعلاها 0.8% وبلغ متوسط الفترة 0.3% وكذلك معدل العائد على حقوق الملكية فقد حقق أعلى معدل في عام 2011م 1.6% ، وبلغ متوسط الفترة 0.6%. أما مؤشر العائد للودائع حقق معدل 3.5%. أما معدل العائد على الاموال المتاحة ضعيف جداً حيث بلغ متوسط معدل العائد خلال الفترة 0.5% .

يتضح للباحثين من مؤشرات ربحية رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية ، ان ربحية رأس المال العامل بالمصرف ضعيفة جداً ويدل ذلك على ضعف الكفاءة الاستثمارية في توظيف مكونات رأس المال العامل.

#### مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية:

تقيس مؤشرات توظيف رأس المال العامل مدى قدرة المصرف على توظيف اموال المودعين حتى يستطيع توجيه هذه الأموال في الاتجاه السليم وإلغاء الضياع في الوقت والمجهود وخفض تكاليف أداء الخدمات المصرفية، وتمثل في:

1. مؤشر توظيف الودائع = الائتمان الاستثماري / اجمالي الودائع .

2. معدل توظيف الموارد المتاحة = الائتمان الاستثماري / الودائع + حقوق الملكية .

3. معدل توظيف الموارد = الائتمان الاستثماري / اجمالي الموارد.

وفيما يلي عرض هذه المؤشرات لمصرف التنمية الصناعية:

يوضح جدول رقم (7)، (8) مكونات ومؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية للفترة 2007 - 2012م.

#### جدول رقم (7) مكونات توظيف رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

(القيمة بالآلاف الجنيهات)

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
ذم البيوع	59216	178746	124363	158218	175965	138078
استثمارات	55621	50584	118661	231889	507985	370280
الودائع	68312	43154	32687	52582	120169	187217
حقوق الملكية	328266	330640	335692	438556	447451	453585
جملة الموارد	470452	549385	509532	757186	943520	1089188

المصدر: إعداد الباحثان ، من التقارير السنوية للفترة للمصرف 2007م - 2012م

#### جدول رقم (8) مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية

المؤشرات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المؤشرات
مؤشر توظيف الودائع(%)	87	414	380	301	74	150	234.3
مؤشر توظيف الموارد(%)	24	42	47	51	54	63	46.8
توظيف الموارد المتاحة(%)	29	61	66	79	80	119	72.3

المصدر: إعداد الباحثان ، من التقارير السنوية للفترة للمصرف 2007م - 2012م

يتضح من جدول (8) مؤشرات رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية حيث ان مؤشر توظيف الودائع قد حقق معدلات مرتفعة 87%، 414%، 380%، 301%، 74%، 150%، وبلغ متوسط نسب الفترة 234.3% ويتضح أنها متذبذبة وذلك نسبة لقلّة حجم الودائع ويتضح ذلك من مؤشرات توظيف الموارد فقد كانت ضعيفة فقد حققت معدلات 24%، 42%، 47%، 51%، 54%، 63%، وبلغ متوسط الفترة 46.8%. أما توظيف الموارد المتاحة فقد حققت نسبة ضعيفة في العام الاول للفترة ثم ارتفعت إلى أن فاقت نسبتها 119% في عام 2012 . وحققت متوسط نسب الفترة 72.3% وذلك نسبة لقلّة حقوق الملكية والودائع.

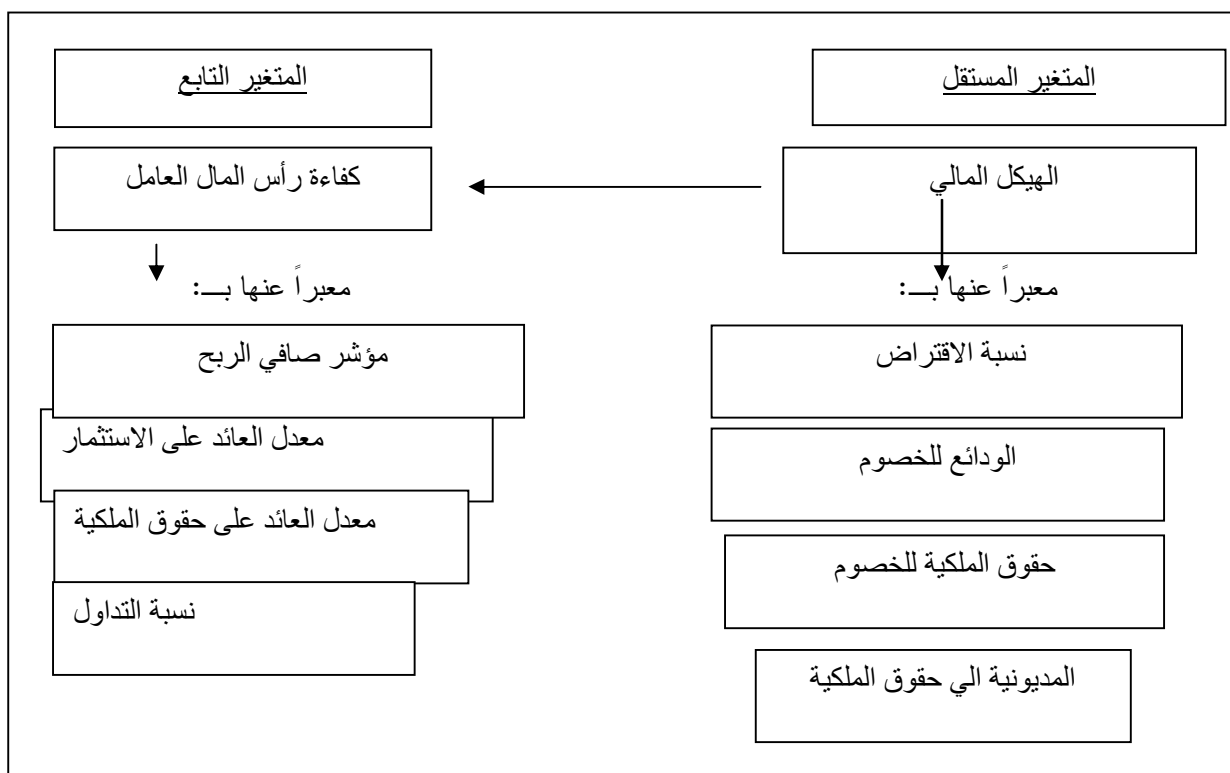
يتضح للباحثين من تحليل مؤشرات توظيف رأس المال العامل لمصرف التنمية الصناعية ،ارتفاع مؤشر توظيف الودائع وذلك لقلة حجمها وليس للكفاءة في توظيفها، ويتبين ذلك في انخفاض مؤشر توظيف الموارد مما يدل على ضعف كفاءة توظيف رأس المال العامل.

#### مناقشة وتحليل الفرضيات:

الفرضية الأولى: (يؤثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل) :

تتعلق هذه الفرضية بانثر الهيكل المالي على كفاءة رأس المال العامل ، حيث ان الهيكل المالي المتغير المستقل يعبر عنه بمؤشرات الاقتراض ،اما كفاءة رأس المال العامل يعبر عنها بمؤشر صافي الربح ومعدل العائد على الاستثمار ، حيث ان زيادة مصادر التمويل الخارجية في الهيكل المالي لها اثر سلبي علي الارباح والعوائد الاستثمارية . ويوضح الشكل رقم (1) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية الأولى:

الشكل رقم (1) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية الأولى

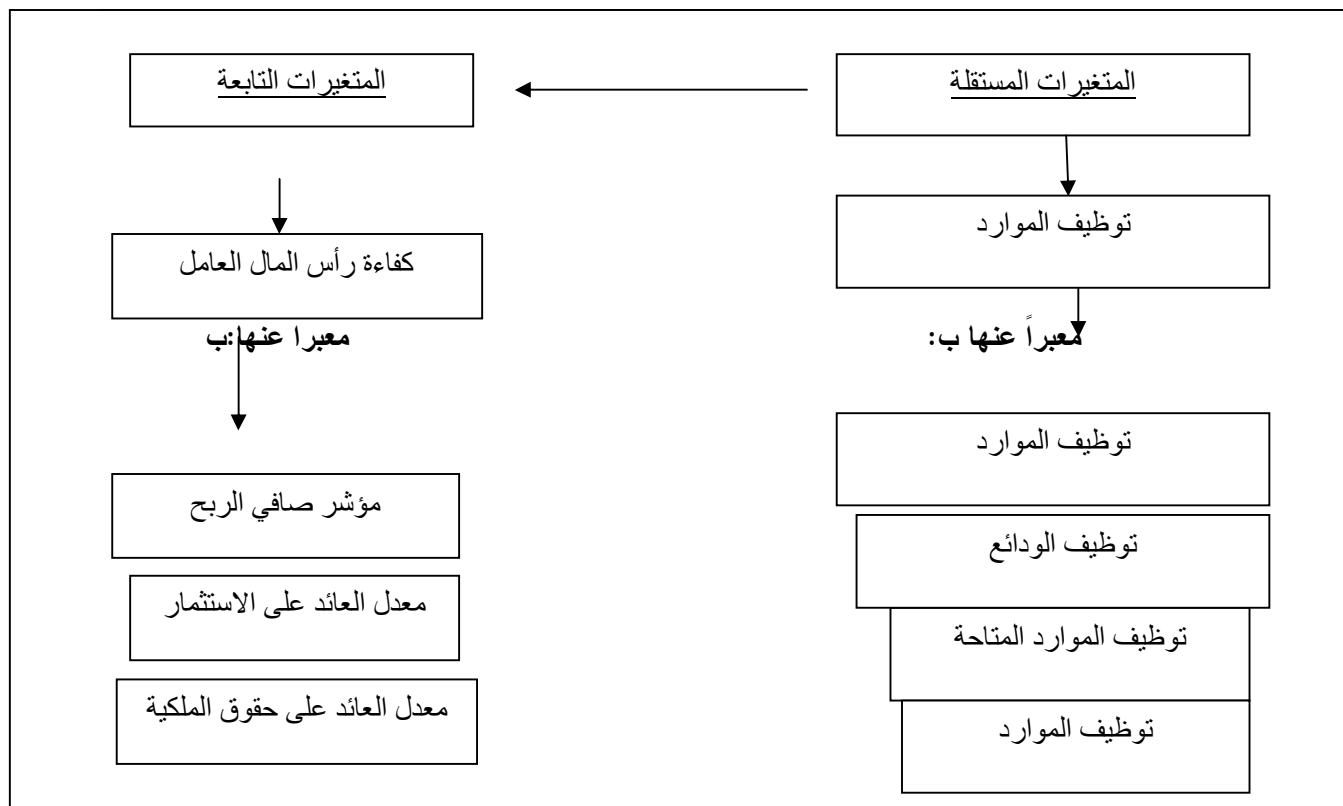


المصدر : اعداد الباحثان ،2014

يتضح من مناقشة متغيرات الفرضية في ان متوسط نسبة الاقتراض في مصرف التنمية الصناعية بلغ 40.8 % ، وهذا يدل علي زيادة حقوق الملكية للمصرف ، اما الودائع للخصوم فقد حققت معدلات ضعيفة حيث بلغت في المتوسط 31.3% مما يدل علي ضعف قدرة المصرف علي جذب الودائع ، اما مؤشر المديونية فقد بلغ 72.1% وهي نسبة مرتفعة ، وكذلك ظهر ارتفاع في مؤشر حقوق الملكية للودائع حيث بلغت في المتوسط 149% وهذا يدل علي اعتماد المصرف علي حقوق الملكية . اما مؤشر صافي الربح فقد بلغ 6.6% ويلاحظ من هذه النسبة بانها

متناسبة طردياً مع زيادة نسب الاقتراض والمديونية ، اما معدلات العائد علي الاستثمار والعائد حقوق الملكية فقد بلغت 0.3% ، 0.6% وانها معدلات منخفضة جداً.

الشكل رقم (2) المتغيرات المستقلة والمتغير التابع للفرضية الثانية



المصدر : اعداد الباحثان ،2014م

يتضح من مناقشة متغيرات الفرضية الثانية ، فقد حقق المصرف في مؤشرات توظيف الودائع نسبة 234.2% وهي نسبة مرتفعة ، اما مؤشر توظيف الموارد المتاحة فقد بلغ 49.8% وهي نسبة ضعيفة . اما مؤشر توظيف الموارد المتاحة فقد حقق معدل 72% ويعود سبب الارتفاع الي انخفاض قيمة حقوق الملكية في المصرف . اما المؤشرات المالية التي تتمثل في المتغيرات التابعة فان مؤشر صافي الربح قد حقق نسبة 6.6% بالرغم من ارتفاع مؤشر توظيف الودائع . وان مؤشر معدل العائد على الاستثمار بلغ 0.3% وهذ يدل علي ضعف الكفاءة التشغيلية لرأس المال العامل ، وهذا ينطبق علي مؤشر العائد على حقوق الملكية ، اما العائد على الودائع فهو مرتفع نسبياً وذلك لانخفاض حجم الودائع مما يوضح ضعف كفاءة رأس المال العامل .

يستنتج الباحثان من تحليل الفرضية الثانية ان هنالك ضعف في توظيف الموارد بالرغم من زيادة حجم الاستثمار فيها الا ان معدلات الارباح منخفضة مما يبين ان هنالك ضعف في كفاءة الاستثمار في مكونات راس المال العامل حيث انها تستثمر في استثمارات تحقق عائد ضعيف .وينتج ذلك من ضعف كفاءة الادارة ،والظروف



الاقتصادية ومخاطر استثمارات العملاء . وقد تحققت الفرضية (ضعف كفاءة توظيف الموارد يؤثر على كفاءة راس المال العامل). وقد ايدت ما توصلت اليه النتائج الجزئية لبعض الدراسات منها (دراسة Abdurrahman Elzahi and Jamil Osman، 2003) التي توصلت الي ان المصارف تعاني من ضعف الكفاءة الانتاجية ، كما ايدت (دراسة ، سيد ، 2006م) التي توصلت الي ان المصارف لم تستطيع استغلال مواردها بكفاءة .

#### النتائج :

توصلت الدراسة الي النتائج التالية :

أ. النتائج المستخلصة من الدراسة النظرية

1. زيادة مصادر الخارجية المتمثلة في القروض تؤثر على معدلات العائد على راس المال وبالتالي تؤثر على كفاءة راس المال العامل.
2. توظيف الموارد يؤثر على معدلات العوائد وعلى كفاءة راس المال العامل.
- ب. النتائج المستخلصة من الدراسة التطبيقية
  1. زيادة نسب السيولة لمصرف التنمية الصناعية عن السيولة المعيارية .
  2. زيادة نسبة الديون الي حقوق الملكية.
  3. ضعف ربحية المصرف.
  4. ضعف كفاءة المصرف في استغلال الموارد.

#### توصيات الدراسة

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة توصي بالاتي:

1. وضع معايير لتحديد نسب الهيكل المالي ورقابة السيولة.
2. الوصول براس المال الي معيار الكفاية.
3. استغلال الاموال بكفاءة حتى تحقق المصارف ارباح مرتفعة.

#### المراجع العربية

1. منير ابراهيم هندي ، 2000م ، الادارة المالية - مدخل تحليلي معاصر ، ( القاهرة :المكتب العربي الحديث)،ص209.
2. محمد ايمن عزت الميداني ، 2006م ، الادارة التمويلية في الشركات ، (الرياض : مكتبة العبيكان)،ص201.
3. فرد وستون ويوجين برجام، 2000م ، تعريب عدنان داغستاني ،التمويل الإداري ،(الرياض ، دار المريخ ،)،ص245.
4. مفلح عقل ، 2000م ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي ، الطبعة الثانية ،(عمان : دار المستقبل للنشر والتوزيع)،ص195.
5. زياد رمضان، 1998م ، الادارة المالية في الشركات المساهمة ،(عمان : دار صفا للنشر والتوزيع)،ص189.
6. عبد الغفار حنفي، 2007م ، الإدارة المالية المعاصرة ، ( الاسكندرية : المكتب العربي الحديث)،ص147.
7. الطيب لحيلج ، 2002م ، النقود والمصارف ،(كردفان : جامعة غرب كردفان ، ) ،ص16.
8. محمد سعيد انور سلطان ، 2005م ، ادارة البنوك ،(الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة )،ص147.

9. سيد محمود الهواري، 1973م ، الادارة المالية - مدخل اتخاذ القرارات ، ( القاهرة : مكتبة عين شمس)،ص191.
10. اسامة محمد الفولي، 2008م ، زينب عوض الله ، اقتصاديات النقود والتمويل ،(الاسكندرية : الدار الجامعية الجديدة للنشر)، ص193-195.
11. سيد الهواري ، 1982م ، الاستثمار - الموسوعة العلمية للبنوك الإسلامية ،الجزء السادس (القاهرة : الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية)، ص16.
12. السيد محمد عبد الغفار ، 1990م ، التمويل والإدارة المالية ، ( القاهرة : دار النهضة العربية)، ص347.
13. عبد المطلب عبد الحميد ، 2000م ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ) ، ص 250 .
14. محمد يونس خان ، هشام صالح غرايبة ، 1986م ، الإدارة المالية،(عمان : جون وايلي وأولاده)،ص7.
15. إبراهيم مصطفى ، 1980م ، المعجم الوسيط ، (القاهرة : مطابع دار المعارف) ، ص 768 .
16. محمد كمال عطية ، 1986م ، نظرية المحاسبة المالية في الفكر الاسلامي ( دم : المؤسسة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية) ، ص 87.
17. ثناء محمد طعيمة ، 2002م ، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية ، (القاهرة : جامعة بنها ، كلية التجارة) ، ص ص 23 ، 24 .
18. المعجم الوسيط ، 1972م ، الطبعة الثانية ، (القاهرة: مجمع اللغة العربية)، ص826 .
19. أحمد نور ، 1996م ، محاسبة التكاليف من الناحية النظرية والتطبيقية ( الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة) ، ص 325، 326.
20. النور قذف نوحى ، 1999م ، اتمتة المكاتب ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع)، ص83.
21. هيربرت اى سايمون ، 2003م ، السلوك الإداري لعمليات اتخاذ القرار في المنظمات الإداريه ، ترجمة د. عبد الرحمن أحمد هيجان ، د. عبد الله أهنيه ، (الرياض: معهد الاداره العامة للطباعة والنشر) ، ص 403 .
22. أحمد ماهر ، 2004م ، لإدارة المبادئ والمهارات ، (القاهرة : الدار الجامعية ) ، ص 22 .
23. عبد العزيز محمد النجار ، 1993م ، التمويل الاداري - منهج صنع القرارات ، ( الاسكندرية : المكتب العربي الحديث) ، ص 51، 52.
24. محمد العظمة ، 1988م ، أثر الهيكل التمويلي على تمويل المشروعات الاستثمارية ودور المعلومات المحاسبية (الكويت : جامعة الكويت، كلية الاقتصاد ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد السادس عشر ، العدد الثالث ، 1988م) .
25. فائزة عمر محمد المحجوب ، 2007م ، اثر الهيكل المالي في قيمة المنشأة ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة دكتوراه غير منشورة) ، ص54.
26. سيد احمد محمد احمد عبد العزيز ، 2006م ، تقويم كفاءة المصارف التجارية بالسودان في إدارة السيولة النقدية (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه غير منشورة) .
27. احمد صلاح الدين ابوزيد مختار ، 2006م ، النسب المالية في تقويم اداء المصارف ،(الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة).

28. نوال علي ياسين ، 2011م ، قياس كفاءة استخدام الاموال المستثمرة في القطاع المصرفي السوداني (الخرطوم : جامعة النيلين ،رسالة دكتوراة غير منشورة) .
29. Mohammed Mohsin & Khan Masood, 2001, Corporate Finance (New Delhi : MC Graw Hill Offices,)P.166 .
30. Fred Weston & Eugen F. Brigham, 1990, Essential of Managerial Finance, Ninth Edition (Illinois: Driden Press,) , P.690.
31. Gross H. D. & Hempel G. H., 1973, Management Policies For Commercial Bank, (Prentice Hall. Englewood Cliffs ,N.J), P.121.
32. Eugene Brigham & Joel Houston. 2002, Foundation Of Financial Management, (Illinois: Harcourt College,) , P. 1 .
33. Deveries and Others, 1981, Performance Appraisal On The Line, (New York: Intars Sceince Poplication,) , P2.
34. Stustry, K, 1998, Performance Evaluetion Models for Public Enterprises, (The Management Accounting Vo123, No.6,) , P.433.
35. J.M. Samuels and F.M. Wilkes, 1978 , Management of Company Finance, ( Great Britain: Thomas Nelson and Sons Ltd,) , P. 266.
36. Ron Jones and Others, 1984 , Numeracy and Accounting, (Great Britain: Polytech Publishers Ltd,) , PP. 223, 224.
37. Richard Castanias , 1983 , Bankruptcy Risk & Optimal Capital Structure, "The Journal of finance, VolXXXVIII, No5.
38. S. Titman & R. Wessls, 1988 , The Determinants of Capital Structure Choice, (The Journal of Finance, Vol. 43, No. 3).
39. Aydin Ozkan, 2001 , Determinants of Capital Structure & Adjustment to Long Run Target: Evidence from UK Company Panel Date, (Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 28, No. 1 & 2 , Jan/March).
40. Abdurrahman Elzahi and Jamil Osman , 2003 , Allacation and Technical out put efficiency in the Sudanese Islamic Banks an Empirical Investegations (Khartoum Banking and Financial Magazine Issue NO.8. July.